

Distr.: General
2 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١٠٥ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان

والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه مذكرة تتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق

الجمعية العامة، في إطار البند ١٠٥ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) كياو تينت سوي

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

مذكرة بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار

أولا - مقدمة

١ - في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٤٧/٥٨ المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وهذا القرار لم يعكس الحالة الحقيقية في هذا البلد ولم يول تلك الحالة الاعتبار الذي تستحقه. إذ كان هدفه الرئيسي هو ممارسة الضغط دون وجه حق على حكومة البلد لغايات سياسية. فكان ينطوي على التحيز والتطفل وكان ينتقي الأشياء ويجافي الموضوعية. واستند، على غرار ما سبقه من قرارات بهذا الشأن، إلى ادعاءات مجانية ساقها من مصادر غير موثوق بها باعتبارها وقائع لا غبار عليها، الأمر الذي أحل بالاستنتاجات في آخر المطاف. وبناء عليه، لم تجد ميانمار بديلا سوى رفض تلك الادعاءات التي لا أساس لها والتنصل من هذا القرار. وقد انضم إليها لرفض مضمونه عدد من البلدان.

٢ - وهذه المذكرة تعمم لتقديم معلومات دقيقة عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. وتركز بوجه خاص على التطورات الهامة التي شهدتها ميانمار في العام الماضي. ومن بين هذه التطورات عودة المؤتمر الوطني إلى الانعقاد، وهي أول خطوة من البرنامج السياسي ذي الخطوات السبع، للتحويل إلى دولة ديمقراطية حديثة يسود فيها السلام والازدهار.

ثانيا - التطورات التي شهدتها ميانمار

٣ - لشعب ميانمار حضارة عريقة. وكانت ميانمار ستكون أمة أكثر اتحادا نظرا للسجل الطويل من الوئام والتفاهم السائدين بين أعراقها الوطنية، لولا الإرث المرير الذي خلفه الاستعمار.

٤ - ووفرت فترة الحكم الاستعماري التي نافت على قرن من الزمن تربة خصبة لزرع بذور الشك والخلاف بين الأعراق الوطنية. ومنذ أن بزغ فجر الاستقلال في عام ١٩٤٨ إلى أن جاءت الحكومة الحالية، ظهرت حركات تمردية ذات إيديولوجيات وانتماءات مختلفة أدت إلى حدوث اضطراب في البلد.

- ٥ - وأدت الحرب العالمية الثانية إلى تدمير الاقتصاد. وزادت حركات التمرد المسلحة من تقويض آلية التنمية وتعويقها. وتحذرت حركات التمرد الحكومات المتعاقبة في البلد أن تجد حلا دائما.
- ٦ - وتعين على القوات المسلحة (التاتماداو) أن تتولى زمام السلطة في عام ١٩٨٨ لتضع حدا لحالة الفوضى والتمرد على القانون التي جعلت البلد على حافة التفكك. وقامت حكومة التاتماداو بإلغاء النظام الاشتراكي القائم على الحزب الواحد والسياسة الاقتصادية المركزية ووضعت إصلاحات لإقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب واقتصاد موجه نحو السوق.
- ٧ - وأعلنت الحكومة مجموعة من الأهداف تضم ١٢ هدفا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لمعالجة القضايا الأساسية التي يواجهها البلد. واستهلكت عملية مصالحة وطنية لتعزيز الوحدة الوطنية.
- ٨ - ولإيجاد حل لحركات التمرد، لجأت قيادة التاتماداو إلى وسائل خلاقية، معتمدة على الصدق وحسن النية، لبناء الثقة بصورة تدريجية بين الحكومة والجماعات المتمردة المسلحة ذات الانتماءات السياسية المختلفة.
- ٩ - ففيما طالبت الحكومات المتعاقبة بالاستسلام التام، دعت الحكومة الحالية الجماعات المسلحة إلى إعطاء فرصة للسلام، وسمحت لها بالاحتفاظ بأسلحتها في فترة بناء الثقة الانتقالية. ونتيجة لذلك، عادت إلى حظيرة الوطن ١٧ جماعة مسلحة كبيرة فضلا عن ١٧ جماعة مسلحة أصغر حجما. وهي الآن تشارك مشاركة مكثفة في برامج التنمية الإقليمية إلى جانب الحكومة. ويسود الآن جو من السلام والطمأنينة في البلد.
- ١٠ - وثمة وقف لإطلاق النار ومحادثات سلام تجري بين الحكومة واتحاد كارين الوطني الذي يمثل الجماعة المتمردة الكبيرة الوحيدة المتبقية. وثمة تفاؤل بالتوصل إلى نتيجة إيجابية.
- ١١ - وقد عقدت الحكومة مؤتمرا وطنيا في عام ١٩٩٢، بمشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بغية وضع المبادئ الأساسية لدستور ديمقراطي جديد. لكن الرابطة قاطعت هذه العملية بصورة انفرادية في عام ١٩٩٥، وسحبت مندوبيها. ولذلك، تعين فض المؤتمر في العام التالي.
- ١٢ - وحرصا من الحكومة على مشاركة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في البلد لما فيه صالح الأمة بأكملها، دعت زعماء مختلف الجماعات العرقية الوطنية والأحزاب السياسية،

ومن بين هؤلاء الزعماء داو أونغ سان سو كي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وأجرت مناقشات معهم.

١٣ - وشجعتها الحكومة على أن تنتقل بحرية داخل البلد وأن تشهد بنفسها العديد من مشاريع تطوير الهياكل الأساسية التي تضطلع بها الحكومة وأن تتعرف بشكل أفضل على إنجازات البلد الإنمائية. وقوبلت خلال تلك الزيارات بكل حفاوة وترحاب. وزارت داو أونغ سان سو كي، في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ونيسان/أبريل ٢٠٠٣، ٩٥ بلدة في مختلف ولايات ومقاطعات البلد. غير أنها ارتدت للأسف، وقد ضللتها بعض العناصر السياسية عن القواعد الأساسية المتفق عليها فعمدت ضمن جملة أمور إلى مخالفة الترتيبات الأمنية التي وضعتها الحكومة ولم تلتزم ببنود الاتفاق مع السلطات المعنية.

١٤ - وعلى الرغم من نصح السلطات لها بعدم التردد على المناطق التي لا توجد فيها شرطة ولا أمن، توجهت هي وأتباعها، ليلة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، إلى داباين في مقاطعة ساغايونغ حيث وقعت مواجهة مؤسفة بين أتباعها والسكان المحليين أخذت منحى عنيفا. واضطرت الحكومة إلى اتخاذ بعض التدابير لحفظ القانون والنظام وحماية داو أونغ سان سو كي وكبار رفاقها من الأذى. وأجري تحقيق جنائي في هذا الحادث.

١٥ - واجتمع رزالي إسماعيل، المبعوث الخاص للأمين العام، بداو أونغ سان سو كي خلال زيارته العاشرة لميانمار في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وخلافاً للادعاءات المبنية على ما سمي أقوال الشهود، أكد أنها سالمة وغير مصابة بأي أذى. وزارها هي وكبار رفاقها أيضا ممثلون من لجنة الصليب الأحمر الدولية أكدوا أنهم يعاملون معاملة حسنة.

١٦ - وقام المبعوث الخاص بزيارة ميانمار مرة أخرى في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وزار داو أونغ سان سو كي وأكد أنها في حالة جيدة وأن معنوياتها عالية وأنها تتماثل للشفاء من جراحة نسائية كبرى أجريت لها مؤخرا في مستشفى خاص.

١٧ - وعلى أي حال، فإن المناخ الناجم عن الإشاعات الكاذبة والمعلومات الخاطئة أدى مرة أخرى إلى تراجع الحوار الذي روعي بعناية.

ثالثا - التطورات السياسية الحديثة في ميانمار

١٨ - قدمت حكومة ميانمار الخطوط العريضة لبرنامج سياسي من سبع خطوات للتحويل إلى الديمقراطية. وحظيت خارطة الطريق بترحيب الأغلبية الساحقة من الناس في البلد كما حظيت بترحيب جيران ميانمار وأصدقائها.

١٩ - ورحب مؤتمر القمة التاسع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في جزيرة بالي بإندونيسيا، بالتطورات الإيجابية التي شهدتها ميانمار واعتبر خارطة الطريق "نهجا عمليا جديرا بالتفهم والتأييد".

٢٠ - وأشار الأمين العام، ردا على رسالة وجهها إليه رئيس وزراء ميانمار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إلى أن اعتماد الحكومة لخارطة طريق خاصة بها للتحويل إلى الديمقراطية إجراء أثلج صدره، وأعرب عن التزام الأمم المتحدة بالإسهام في تيسير هذا الجهد.

٢١ - واتخذت الخطوة الأساسية الأولى في خارطة الطريق، أي إعادة عقد المؤتمر الوطني، في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤.

٢٢ - وحضر المؤتمر ١٠٨٨ مندوبا. ولم يرفض الدعوة للمشاركة في المؤتمر إلا ٤٤ مندوبا، ٣٣ منهم من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية و ٨ من رابطة شان الوطنية من أجل الديمقراطية المنتسبة إلى الرابطة السابقة الذكر، و ٣ من جماعة كوكانغ الصغرى. وكان المؤتمر أشمل من المؤتمر السابق الذي لم يشارك فيه سوى ٧٠٠ مندوب. وكان ٦٣٣ مندوبا من مجموع المندوبين من مختلف الأعراق الوطنية. وإضافة إلى ذلك، حضر المؤتمر أكثر من ١٠٠ مندوب يمثلون ١٧ جماعة مسلحة كبيرة و ١٧ جماعة مسلحة أصغر حجما كانت عادت إلى حظيرة الوطن.

٢٣ - وركزت الدورة الأولى للمؤتمر على مسألة تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والولايات والمناطق، وهي مسألة تكتسي أهمية كبيرة في ميانمار، التي تعتبر اتحادا يضم ١٣٥ عرقا. وسيكون للولايات والمناطق مجالس تنفيذية وتشريعية خاصة بها في الهيكل الجديد المتوخى.

٢٤ - وأدت طبيعة المسألة المعقدة والحساسة إلى مناقشات طويلة وحادة أحيانا. وبعد نجاح الدورة الأولى، علقت أعمال المؤتمر في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويجري الإعداد للدورة الثانية التي ستستأنف أعمالها قريبا في الفترة المقبلة.

٢٥ - وكانت الرغبة المشتركة بين المندوبين في كفالة نجاح خارطة الطريق جلية في الدورة الأولى. وجاءت حصيلة الدورة لتزكي التقييم الذي اعتبر خارطة الطريق نهجا عمليا لتحويل سلس إلى الديمقراطية.

٢٦ - ولم تُشكك أبدا أي جهة في البلد في مصداقية المؤتمر باستثناء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية و رابطة شان الوطنية من أجل الديمقراطية المنتسبة إليها. فالحزبان ردا

الدعوتين التي قدمها إليهما شخصيا منظمو المؤتمر للمشاركة في هذه العملية الهامة. وأخفقا في محاولتهما ثني الرأي العام عن تأييد المؤتمر الوطني.

٢٧ - وأكدت حكومة ميانمار للأمين العام، في الرسالة التي وجهتها إليه في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أنها ستبذل قصاراها من أجل كفالة نجاح المؤتمر الذي سيفضي إلى صياغة دستور ديمقراطي واعتماده بواسطة تنظيم استفتاء بشأنه. وبعد ذلك، ستعقد انتخابات حرة ونزيهة سيختار خلالها شعب ميانمار قاداته. وأكدت الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء الجديد، مرة أخرى أنه سيتم الوفاء بجميع الالتزامات السياسية السابقة التي قطعتها الحكومة. وتجدد الإشارة هنا إلى أن خارطة الطريق ذات الخطوات السبع قد وضعت ونفذت بقرار من مجلس الدولة للسلم والتنمية والحكومة التي شكلها.

٢٨ - وميانمار قادرة تماما على التغلب على تحدياتها الوطنية. وخير مساعدة يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمها إليها هي أن يدعها تحل مشاكلها الداخلية بنفسها.

رابعاً - التعاون مع الأمم المتحدة

٢٩ - يعتبر التعاون مع الأمم المتحدة حجر زاوية في سياسة ميانمار الخارجية. فميانمار تؤيد بقوة مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ سيادة الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٣٠ - ورغم التنصل من قرار الجمعية العامة السنوي، فإن ميانمار رحبت بالمبعوث الخاص للأمين العام، رزالي إسماعيل، ١٢ مرة في السنوات الأربع الماضية. وهذا دليل واضح على أن الحكومة تقدم كل عون ممكن للمبعوث الخاص لأداء مهامه. كما تقدم العون إلى المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، باولو سيرجيو بنهيرو، الذي زار ميانمار حتى الآن ست مرات في السنوات الأربع الماضية في مهام لتقصي الحقائق بها.

٣١ - وتولي ميانمار أولوية عالية للتعاون مع الأمم المتحدة. ويبلغ رئيس وزراء اتحاد ميانمار الأمين العام بالتطورات الهامة حال حدوثها في البلد. ويغتنم رئيس وفد ميانمار إلى دورات الجمعية العامة الفرصة لإحاطة الأمين العام بالتطورات التي تحصل في البلد. واغتنم رئيس وفد ميانمار إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، والوزير العامل في مكتب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية فرصة زيارتهم للجمعية العامة لإحاطة الأمين العام بالتطورات الحاصلة وتبادل الآراء معه.

٣٢ - وتتعاون ميانمار باستمرار مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بقضايا حقوق الإنسان. وتقدم المعلومات التي تطلبها إليها أجهزة الأمم المتحدة من قبيل لجنة حقوق الإنسان

ومقرريها المواضيعين. وبوسع موظفي كل الوكالات العشر التابعة للأمم المتحدة في ميانمار التنقل على نطاق واسع ودون عوائق في جميع أنحاء البلد لتنفيذ برامجهم الخاصة. وثمة عدة منظمات غير حكومية مستقلة في ميانمار تعمل من أجل تحسين مستوى عيش السكان لا في المناطق الحضرية فحسب بل أيضا في المناطق النائية.

٣٣ - وتتعاون الحكومة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية إذ تسمح لها بزيارة السجون دون عوائق في جميع أنحاء البلد. وبوسع اللجنة الوقوف بنفسها على حالة السجون من خلال مقابلة نزلائها وفقا للإجراءات التي تتبعها. وقد علق المقرر الخاص باولو سيرجيو بنهيرو تعليقا إيجابيا بهذا الشأن في تقريره المؤقت (A/59/311).

٣٤ - وشكلت لجنة معنية بحقوق الإنسان تتألف من ٢٠ عضوا برئاسة وزير الشؤون الداخلية في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وهي لجنة تسبق لجنة سُتُشكِل وفقا للمبادئ الدولية المعترف بها. وعقدت اللجنة منذئذ، بمعونة ومساعدة أستراليا، سلسلة من حلقات العمل بشأن حقوق الإنسان في مختلف أنحاء البلد، وانكبت على نشر معلومات بشأن معايير حقوق الإنسان الخاصة بالموظفين العموميين على نطاق البلد. ويجري توسيع نطاق عملية نشر المعلومات حتى تستفيد منها طائفة أوسع من المواطنين.

٣٥ - وتتعاون لجنة ميانمار المعنية بحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إطار برنامج لتدريب الموظفين العاملين في المناطق الحدودية على قوانين حقوق الإنسان. وقد نُظمت حتى الآن خمس حلقات عمل مكثفة في ولايات يانغون وكايين ومون وفي مقاطعة تانيثاي. وأحاط المقرر الخاص بهذا التعاون الإيجابي في تقريره المؤقت.

٣٦ - وفيما يتعلق بحقوق الطفل، انضمت ميانمار إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١، وسنت قانون الطفل في عام ١٩٩٣. واعتمدت قواعد وقوانين تتصل بقانون الطفل في عام ٢٠٠١. وأنشئت لاحقا لجنة وطنية لحقوق الطفل لتنفيذ أحكام القانون تنفيذا فعالا.

٣٧ - وقدمت ميانمار تقريرها الوطني الثاني إلى لجنة حقوق الطفل (CRC/C/70/Add.21). وشارك وفد رفيع المستوى من ميانمار في الدورة السادسة والثلاثين للجنة المعقودة بجنيف في أيار/مايو ٢٠٠٤. وأجرى حوارا إيجابيا ببناء مع أعضاء اللجنة بشأن التقرير الوطني الثاني لميانمار. ودعت الحكومة وفدا من اللجنة برئاسة رئيسها لزيارة ميانمار.

٣٨ - واعتمدت ميانمار أيضا خطة عمل وطنية "لتوفير التعليم للجميع". وأدرجت الحكومة دروسا للتوعية بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية على نطاق البلد وكذلك عبر حلقات العمل.

٣٩ - ونظمت المحكمة العليا لميانمار ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة حلقة عمل بشأن قضاء الأحداث لفائدة كبار واضعي السياسات في الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وحضر هذه الحلقة رئيس لجنة حقوق الطفل.

٤٠ - وهذه ليست إلا بعضا من الأنشطة العديدة المضطلع بها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطني ميانمار بالتعاون مع الأمم المتحدة.

خامسا - الادعاءات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان

٤١ - تُتهم ميانمار ظلما بانتهاكات منهجية للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية، بل حتى بانتهاك الحق في التنمية. وتُوجه إليها الاتهامات في وقت دأبت فيه على النمو في سلام وعلى الخروج من سنوات الانعزال والاندماج بنجاح في المنطقة. ومنبع هذه الادعاءات أوساط غربية يساعدها ويجرضها منفيون ومغتربون يفضلون أن تكون ميانمار عرضة للتفكك وضحية للصراع. وتدل المطالبة بتدابير سياسية محددة وشخصيات محددة على أن هنالك دوافع أخرى غير الرغبة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ميانمار.

٤٢ - إن ميانمار لتعترف بأهمية حقوق الإنسان. لكن هذه المسألة ينبغي أن تعالج بحيثياتها بموضوعية وحياد ودون نزعة انتقائية. ويجب إيلاء الاعتبار الواجب للخلفية التاريخية للبلد ولمميزاته الاجتماعية والدينية والثقافية. أما الادعاءات والاتهامات الهادفة إلى المس بسمعة حكومة ما لغايات سياسية فهي تتنافى مع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ألف - الجنود الأطفال

٤٣ - باتت مقابلة أجزائها صحفي حر مع ٢٥ متمردا تقريبا في أحد البلدان المجاورة أساسا استند إليه تقرير منظمة غير حكومية تدّعي أن قرابة ٧٠ ٠٠٠ طفل مجندون في قوات ميانمار المسلحة. وهذا استنتاج سخيف وبعيد الاحتمال. وهذه الأكاذيب وجدت طريقها إلى القرار المتعلق بحقوق الإنسان في ميانمار وإلى تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح.

٤٤ - وتستغل حكومات غربية وجماعات من المغتربين المناوئين للحكومة الممولين تمويلا جيدا مسألة الجنود الأطفال في حملات تضليلية مثيرة منسقة تهدف إلى تهيئة البيئة الضرورية للمجتمع الدولي لممارسة الضغط السياسي على ميانمار.

٤٥ - لكن قوات ميانمار المسلحة قوات تتألف كلها من أشخاص متطوعين. ولا يجيز قانون خدمات الدفاع لعام ١٩٧٤ تجنيد أي شخص يقل عمره عن ١٨ عاما. كما لا تجيزه

السياسة والممارسة. ولم تتحقق أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميانمار من هذا الادعاء.

٤٦ - ولدى ميانمار برنامج يُنفذ تنفيذا صارما لا يميز تجنيد الأطفال. وأنشئت لجنة خاصة لمنع استخدام الأطفال كجنود في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتضم هذه اللجنة وزارات الخارجية والعمل والرعاية الاجتماعية والداخلية والقاضي المحامي العام ومسؤولين من الرتب العليا من وزارة الدفاع. ويرأس اللجنة الأمين الأول لمجلس الدولة للسلم والتنمية.

٤٧ - واستقبل رئيس اللجنة مؤخرا الممثلة المقيمة لليونيسيف في يانغون. وزارت الممثلة بنفسها مركز التجنيد القريب من يانغون وزارت جمعية المنسق المقيم للأمم المتحدة مركز التجنيد في مندلاي. وأجرى كلاهما مناقشات حرة مع الأفراد العسكريين المعنيين بشأن مسائل التجنيد وكذلك مع المجندين.

٤٨ - ووُضعت خطة عمل لتحقيق أهداف اللجنة. وتشمل إجراءات التجنيد، وإجراءات الإغفاء من الخدمة العسكرية، وتدابير إعادة الإدماج في المجتمع، وتدابير التوعية العامة، والإجراءات العقابية التي ستُتخذ ضد المخالفين، وتدابير الإبلاغ، وإجراءات تقديم التوصيات والتعاون مع المنظمات الدولية، بما في ذلك اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنسق المقيم للأمم المتحدة. واعتمدت اللجنة خطة العمل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٤٩ - ليست ميانمار بلدا في حالة صراع مسلح، بل هي بلد يعيش في سلام. فهي لا تجند أطفالا لا على صعيد القانون ولا على صعيد السياسة ولا على صعيد الممارسة. وستواصل تعاونها مع اليونيسيف، وكذلك مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

باء - الاتجار بالأشخاص

٥٠ - تعتبر ميانمار الاتجار بالأشخاص مشكلة خطيرة تواجه البشرية. وللتصدي لهذا الخطر، وضعت إطارا شاملا يشمل قانونا وطنيا والتزاما رفيع المستوى وخطة عمل وطنية وعنصرا يتعلق بالتعاون الثنائي والإقليمي والدولي.

٥١ - ورغم وجود قوانين عديدة تغطي بصورة كافية مختلف جوانب الاتجار بالأشخاص، يجري وضع قانون جديد وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وتقوم ميانمار بدور نشيط في عملية بالي ذات الصلة. واستضافت اجتماع المبادرة الوزارية التي تنسقها ستة بلدان في منطقة الميكونغ لمكافحة الاتجار بالبشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

جيم - الادعاءات المتعلقة بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

٥٢ - المزاعم المتعلقة بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي مزاعم وردت في ملفات كلفت أموالا باهظة وروجتها منظمتان ممولتان تمويلا جيدا ولهما صلة بجماعات إرهابية مسلحة وتنظيمات في الخارج. ففي أيار/مايو ٢٠٠٢، أصدرت مؤسسة "شان لحقوق الإنسان" و "شبكة شان للعمل النسائي" تقريراً بعنوانه "إجازة الاغتصاب". وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أصدرت جماعة أخرى غير معروفة تسمى نفسها "رابطة بورما النسائية" منشوراً بعنوانه "نظام الإفلات من العقاب". وقيل إن أعضاء هذه الرابطة منظمات غير حكومية من أعراق مختلفة. والواقع، أنها ليست إلا منظمات مزورة تستخدم أسماء الأعراق الوطنية غطاء لأنشطتها الضبابية. وتندرج الادعاءات ضمن برنامج معاد للحكومة، بل هي دعايات تروج عن سوء نية بغية تشويه سمعة قوات ميانمار المسلحة وإشاعة بذور الشقاق والريبة بين الأعراق الوطنية.

دال - العمل القسري

٥٣ - تتعاون ميانمار مع منظمة العمل الدولية من أجل إيجاد حل لمشكلة العمل القسري. وفي الماضي، زُعم أن أحكاماً من قانون القرى وقانون المدن اللذين ورثتهما عن السلطات الاستعمارية البريطانية تتنافى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ بشأن العمل القسري. ولمعالجة هذه المسألة، اتخذت ميانمار التدابير التشريعية والتنفيذية والإدارية الضرورية وأصدرت أمرين تشريعيين هما الأمر ٩٩/١ والأمر المكمل للأمر ٩٩/١، فجعلت التشريع المحلي يتماشى مع الاتفاقية المذكورة.

٥٤ - وبناء على دعوة الحكومة، زارت بعثة تعاون تقني تابعة لمنظمة العمل الدولية ميانمار أربع مرات في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وقام أيضاً فريق رفيع المستوى من المنظمة يرأسه الحاكم العام السابق لآستراليا، السير نينيان ستيفن، بزيارة ناجحة لميانمار دامت أسبوعين في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

٥٥ - وأفضى اتفاق أبرم بين الحكومة والمنظمة في آذار/مارس ٢٠٠٢ إلى تعيين موظف اتصال تابع للمنظمة في ميانمار. وخلص الجانبان إلى خطة عمل مشتركة للقضاء على آثار العمل القسري.

٥٦ - وخلال الزيارة التقييمية التي قام بها المستشار الخاص للمدير العام للمنظمة، فرانسيس موبان، في آذار/مارس ٢٠٠٤، أبدت ميانمار من جانبها رغبتها السياسية والتزامها السياسي

بتنفيذ الخطة بالتعاون مع المنظمة. ومع ذلك، لا يمكن أن تنفذ الخطة المشتركة لأن البعض يربطون التنفيذ بمسائل سياسية لا صلة لها لا بالموضوع ولا بالجواهر.

٥٧ - وفي الآونة الأخيرة، حكم على تسعة أشخاص بالإعدام لارتكابهم أخطر الجرائم ألا وهي جريمة الخيانة العظمى. وأرسلت رسالة إلى المنظمة تزعم أن ثلاثة منهم حكم عليهم بالإعدام بسبب اتصالاتهم بالمنظمة. وهذا ادعاء كاذب تماما. لأن المحكمة جازمت بأن الاتصال أو التعاون مع منظمة العمل الدولية أو أي منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة لا يشكل بأي حال من الأحوال عملا إجراميا.

واو - التعصب الديني

٥٨ - بعد زيارة البلد، أشارت ساداكو أوغاتا، وهي شخصية رائدة في الأمم المتحدة، إلى ميانمار باعتبارها "مجتمعا نموذجيا" للتسامح الديني. ومع ذلك، لا يزال البعض يدعي أن ثمة تعصبا دينيا في البلد. وعلى الرغم من أن البوذية هي ديانة الغالبية، هناك ديانات أخرى مثل المسيحية والإسلام والهندوسية تتعايش في ميانمار وتزدهر فيها. وتقدم الحكومة كل المساعدة الضرورية لتشجيع وصون حرية التعبد والوثام بين الأديان. وستتضمن المبادئ الأساسية للدستور الجديد، على غرار الدساتير السابقة، ضمانات مماثلة تحمي من التمييز والتعصب الديني. وتعتبر كل أيام الأعياد الدينية أيام عطل تنشر في الجريدة الرسمية ويشارك كبار قادة البلد في الاحتفالات التي تقام بمناسبة هذه الأعياد.

سادسا - التنمية الاقتصادية

٥٩ - ورثت الحكومة نظاما اقتصاديا مخططا مركزيا أدى إلى حدوث تدهور اقتصادي مقلق. وبعد أن تولت المسؤوليات الحكومية، عازمت على تلبية تطلعات الشعب وصممت على العمل شيئا فشيئا وبصورة منهجية على بناء بلد حديث. والمهام جسام بالنسبة لبلد نام. ولا بد من هياكل أساسية اقتصادية كافية لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان. ففي الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٠ إلى الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، ركزت الحكومة على إعادة الاستقرار مع العمل على تنفيذ خطط للحد من التدهور الاقتصادي. وأتيحت فرص النمو للقطاع الخاص. وفي الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، نما الاقتصاد بنسبة ٧,٥ في المائة في السنة. وفي الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، نما الاقتصاد بنسبة ٨ في المائة في السنة. ويجري تنفيذ خطة خمسية ثالثة قصيرة الأجل. وفي السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بلغت نسبة النمو ١١,١ في المائة.

٦٠ - وعهد إلى أربعة وعشرين منطقة إثنائية خاصة في الولايات والمقاطعات الإدارية الـ ١٤ بخطط إثنائية خاصة، ولا سيما بمرفق للتعليم العالي. فلضمان تنمية متوازنة ومتناسبة، أنشئت جامعات وكليات في ١٤ ولاية ومقاطعة إدارية لتقديم الخدمات للسكان المحليين في مجال بناء القدرات اللازمة للتنمية على المدى الطويل. ويجري أيضا تنفيذ مبادرات لتنمية المناطق الخاصة، وتنمية القرى النموذجية، ومشاريع التشجير، ومشاريع التنمية المجتمعية. واستهلت برامج لمنح القروض الصغرى من أجل تحقيق التنمية المجتمعية في المدن النائية في ولايات كاشين وشين وراخين.

٦١ - وتولي الحكومة أولوية عليا لتنمية الموارد البشرية وترعى بعناية المثقفين وفئات الانثيلجنسيا. وتوجد بالبلد الآن ١٥٦ جامعة وكلية مقابل ٣٢ جامعة وكلية في عام ١٩٨٨. ويجري تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها ميدانا ذا طابع عملي وفني وذا تطبيقات في تخصصات أخرى وباعتبارها أداة لنشر المعلومات.

٦٢ - وفُتحت مراكز تعليمية ومرجعية تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انطلاقا من مستوى التعليم الأساسي حتى مستوى التعليم الجامعي. وتستفيد الجامعات الآن من خدمات المكتبة الالكترونية والإنترنت والإنترنت وبإمكانها أن تستفيد من نظم عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو ومن النظم القائمة على شبكة الإنترنت. وفُتحت مجمعات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من يانغون ومندلاي. وتُستخدم في البلد نظم الجوازات الالكترونية، والتأشيرات الالكترونية، والبطائق الذكية، والتجارة الالكترونية، والحكومة الالكترونية.

سابعاً - استنتاج

٦٣ - تلتزم حكومة اتحاد ميانمار التزاما تاما بالتحول إلى دولة ديمقراطية حديثة يسود فيها السلام والازدهار. وينبغي أن يقوم التحول إلى الديمقراطية على أسس متينة.

٦٤ - وقد اتخذت حكومة ميانمار، واضعة نصب عينها هذا الالتزام، الخطوة الأساسية الأولى في خارطة الطريق ألا وهي عقد المؤتمر الوطني من جديد. فقد أُعيد عقد المؤتمر في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ وعُلقت أعماله، بعد دورة أولية ناجحة، في ٩ تموز/يوليه. وشارك فيه ١٠٨٨ مندوبا، مما يجعله أكثر المؤتمرات شمولا ومصادقية على الإطلاق. وأبدت الحكومة والشعب رغبة مشتركة في أن تنجح خارطة الطريق. إذ ليس هناك خيار آخر يمكن من خلاله تلبية تطلعات الشعب.

٦٥ - وإنه لأمر غريب ومحير للغاية، في وقت تحيي فيه ميانمار الشعور بالوحدة بين الأعراق الوطنية الـ ١٣٥ وتعيش فيه في سلام مع نفسها وتندمج فيه في المنطقة التي تنتمي إليها، أن توجه إليها بلدان غربية، بتواطؤ مع مغتربين ومنفيين، اتهامات كاذبة بانتهاك حقوق الإنسان. فهي لم تدرك حتى تؤيد أهمية إعادة السلام وإنهاء الصراع المسلح مع مختلف الحركات التمردية. وتفرض بصورة انفرادية جزاءات على ميانمار متجاهلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته. ومن سخرية الأقدار البادية أن هذه الجزاءات الانفرادية تؤدي في الغالب العمال وأفقر الشرائح الاجتماعية وأكثرها حرماناً، وتشكل انتهاكات لحقوقهم. وكمثال محدد على ذلك، أثبت الممثل الخاص استناداً إلى الوثائق أن ٥٠.٠٠٠ من عمال الملابس، ومعظمهم من النساء والعائلين الوحيدين، فقدوا سبل عيشهم بسبب جزاءات انفرادية قاسية فرضتها قوة عظمى، في انتهاك لقواعد منظمة التجارة العالمية.

٦٦ - وما تزال الحكومة من جانبها تسعى بثبات إلى إقامة صرح متين لكي ينعم الشعب بمستقبل ديمقراطي مزدهر.